

اليمن – الطوارئ الكبرى

1 مارس (آذار) 2024

نظرة على الموقف

71,628

لاجئًا وطالب لجوء في اليمن

المفوضية السامية للأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين (UNHCR) –
أكتوبر (تشرين الأول) 2023

17,6

مليون

فرد من المحتمل أن يعانون
من انعدام الأمن الغذائي
الحاد في عام 2024

الأمم المتحدة – يناير (كانون الثاني)
2024

4,5

ملايين

فرد مُهَجَّر داخليًا في اليمن

الأمم المتحدة – يناير (كانون الثاني)
2024

18,2

مليون

فرد في حاجة إلى
المساعدات الإنسانية

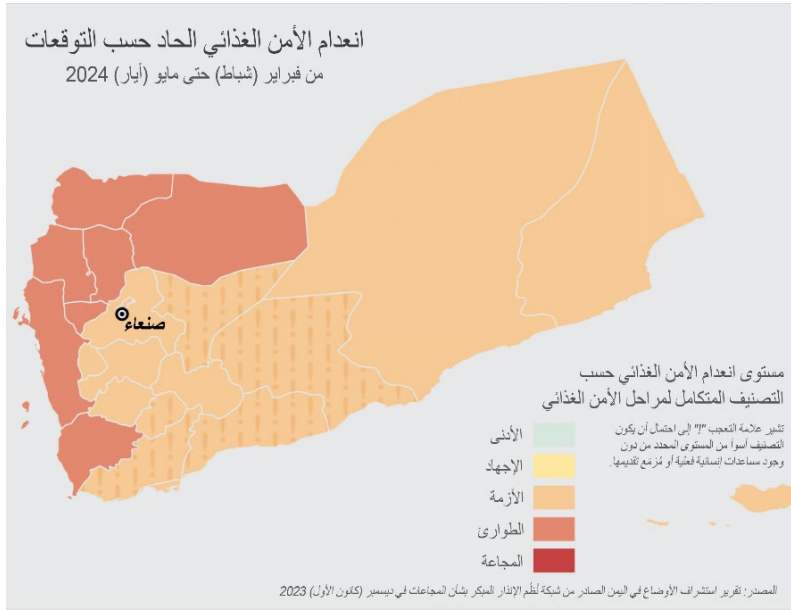
الأمم المتحدة – يناير (كانون الثاني)
2024

35,2

مليون

عدد سكان اليمن

الأمم المتحدة – يناير (كانون الثاني)
2024



- من المُرجَّح، بحسب تقرير "النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية" (HNO 2024) الصادر في الأول من شهر فبراير (شباط)، أن يحتاج نحو 18.2 مليون فرد؛ أي أكثر من 55% من إجمالي عدد سكان اليمن، إلى المساعدات الإنسانية في عام 2024. ولإغاثة من ذلك، تستلزم خطة الإغاثة الإنسانية (HRP) لعام 2024 تمويلًا بقيمة قدرها 2,7 مليار دولار لتلبية الحاجات العاجلة لدى نحو 11,2 مليون فرد من المعنيين بتلقي المساعدات في مختلف أنحاء البلاد.
- من المرجح، بحسب تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) الصادر في شهر فبراير (شباط)، أن يعاني نحو 4,6 ملايين فرد، في جنوب اليمن الذي تهيمن عليه حكومة الجمهورية اليمنية؛ أي نحو 45% من إجمالي عدد سكان تلك المنطقة، من انعدام الأمن الغذائي الحاد من مستوى الأزمة؛ وهو المستوى الثالث (IPC 3) من مستويات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، أو من مستوى الطوارئ؛ وهو المستوى الرابع (IPC 4) من مستويات التصنيف ذاته، في المدة من أكتوبر (تشرين الأول) عام 2023 حتى فبراير (شباط) عام 2024؛ وهو ما فيه زيادة بنسبة قدرها 12% مقارنةً بما كان عليه عددهم في المدة من يونيو (حزيران) حتى ديسمبر (كانون الأول) عام 2023.

أبرز التطورات

أكثر من نصف عدد سكان اليمن في حاجة إلى المساعدات في عام 2024

أصدرت الأمم المتحدة، في مطلع شهر فبراير (شباط)، تقرير "النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية" و"خطة الإغاثة الإنسانية" لعام 2024 في اليمن، وأوردت فيه تقديراً بأن نحو 18,2 مليون فرد – أي أكثر من 55% من إجمالي عدد السكان في البلاد – سيحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في عام 2024، مقارنةً بما كانت عليه الأحوال في العام السابق؛ إذ بلغ عددهم آنذاك 21,6 مليون فرد. ويُعزى هذا الانخفاض في عدد هؤلاء المحتاجين، في جزء منه، إلى خفوت حدة أعمال الاقتتال على طول الجبهات منذ إبرام الهدنة بين السلطات التابعة لجماعة الحوثيين والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، والتي توسّطت في عقدها الأمم المتحدة، في المدة من أبريل (نيسان) حتى أكتوبر (تشرين الأول) عام 2022، وما تبعها من تحسن في الوضع الأمني إجمالاً. وتُنذر الأمم المتحدة من احتمال استمرار اشتداد حدة الحاجة إلى المساعدات الإنسانية في مختلف أنحاء اليمن طوال هذا العام بسبب الحوادث ذات الصلة بالمناخ، ومنها الأعاصير والجفاف والفيضانات، فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية وغياب الأمن من جراء الصراع الذي استطل أمده في البلاد، واستمرار تفشي الأمراض التي يُمكن الوقاية منها بتلقي اللقاحات. ويُعاني نحو 17,6 مليون فرد من مستويات بالغة من انعدام الأمن الغذائي وقلة التغذية، بينما يُعاني نحو 5 ملايين طفل ممّن هم في الخامسة من العمر أو أصغر من سوء التغذية الحاد، بحسب تقدير الأمم المتحدة. ويُصاف إلى ذلك استمرار اشتداد الحاجات لدى الفئات المعرضة للخطر، ومنهم الأطفال وكبار السن وذوو الحاجات الخاصة، بسبب شح خدمات الرعاية الصحية وقلة تمكين الناس من تحصيلها. وما زال نحو 4,5 ملايين فرد، في الوقت نفسه، مُهجّرين داخلياً في مختلف أنحاء البلاد، ويُعاني كثير منهم من شدة الانتهاكات التي تطول حمايتهم، ومنها أعمال الإخلاء، والعنف المُوجّه حسب النوع الاجتماعي، وقلة التمكين من تحصيل الوثائق المدنية، فضلاً عن معاناتهم من الاضطراب إلى النزوح مراراً وتكراراً طوال مدة ذلك الصراع. وقد اشتدت الحاجات الإنسانية إجمالاً، وبلغت مستويات غير مسبوقة، في المديرية الواقعة على جبهات الصراع المباشرة في محافظات حجة والحديدة وتعز. غير أن منظمات الإغاثة الإنسانية، ومنها شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وعلى الرغم من العقبات التي تقدم ذكرها، قد استطاعت تقديم المساعدات في عام 2023 إلى عدد بلغ متوسطه نحو 8,6 ملايين فرد كل شهر. وتستلزم خطة الإغاثة الإنسانية لعام 2024 تمويلًا قيمته 2,7 مليار دولار لإمداد نحو 11,2 مليون فرد بالمساعدات، استناداً إلى مقارنةً ينصب التركيز فيها على تقديم المساعدات إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر بحسب حاجاتهم.

معاونة نحو 4,6 ملايين فرد في جنوب اليمن من مستويات بالغة من انعدام الأمن الغذائي الحاد

كان من مؤديات الصراع الدائر في البلاد، والآثار التي خلفها إعصار تيج الذي ضرب البلاد في شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام 2023، وقلة المساعدات الغذائية الإنسانية وتقطعها، وتردي الأوضاع الاقتصادية، أن تقاومت شدة انعدام الأمن الغذائي الحاد، المستفحل في البلاد أصلاً؛ وذلك على الرغم من بعض المكاسب الإنسانية التي تحققت بفضل الاستقرار النسبي الذي أعقب الهدنة التي سادت البلاد في المدة من أبريل (نيسان) حتى أكتوبر (تشرين الأول) عام 2022، والتي توسطت في إبرامها الأمم المتحدة. وقد عانى نحو 4,6 ملايين فرد في جنوب اليمن الذي تهمين عليه حكومة الجمهورية اليمنية؛ أي نحو 45% من إجمالي عدد السكان في تلك المنطقة، من انعدام الأمن الغذائي الحاد من مستوى الأزمة أو مستوى الطوارئ، في المدة من أكتوبر (تشرين الأول) عام 2023 حتى فبراير (شباط) من العام الجاري؛ وهو ما فيه زيادة بنسبة قدرها 12% عمّا كان عليه عددهم في المدة من يونيو (حزيران) حتى ديسمبر (كانون الأول) عام 2023، بحسب تقرير صدر من التصنيف المتكامل لمرحل الأمن الغذائي في شهر فبراير (شباط).¹ ومن اللافت للنظر أن أكثر من 1,3 مليون فرد قد عانوا، على الأرجح، من انعدام الأمن الغذائي الحاد من مستويات الطوارئ، والتي تتسم باستفحال سوء التغذية الحاد، والشح البالغ في الغذاء، واشتداد أخطار الموت جوعاً، في المدة من أكتوبر (تشرين الأول) حتى فبراير (شباط). وقد ظل نحو نصف عدد السكان في مختلف أنحاء البلاد، حتى مطلع فبراير (شباط)، عاجزين عن تلبية الحد الأدنى من حاجاتهم من الاستهلاك الغذائي، وفق ما أورده التقرير المذكور.

غير أن جهات الإغاثة الإنسانية، العاملة في مجال الأمن الغذائي في اليمن، ما زالت عاجزة عن إجراء تقييم للتصنيف المتكامل لمرحل الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد منذ ذلك التقييم الذي أُجري في المدة من أكتوبر (تشرين الأول) حتى ديسمبر (كانون الأول) عام 2022، والذي كُثِف فيه عن معاونة 17 مليون فرد في جميع أنحاء اليمن من انعدام الأمن الغذائي الحاد؛ وذلك بسبب العقبات البيروقراطية التي تحول دون إجراء ذلك في شمالي اليمن، وهو ما يحول دون قدرة جهات الإغاثة على استيعاب النطاق التام للحاجات الإنسانية الغذائية، وبحول دون إجراء الأعمال اللازمة للإغاثة من أزمة الأمن الغذائي هذه. وما زال برنامج الأغذية العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة يُورِّع المساعدات الغذائية العينية والنقدية في جنوب اليمن، فضلاً عن غيره من شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والذين يُورِّعون المساعدات النقدية لشراء الغذاء والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض على الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في شمال اليمن وجنوبه على حد سواء. وما زال شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع

¹ التصنيف المتكامل لمرحل الأمن الغذائي (IPC) عبارة عن مبادرة يُسهِم فيها عدد من الشركاء، وتُصنّف مقياساً موخذاً لتصنيف حدة انعدام الأمن الغذائي وحجمه. ويتراوح مقياس التصنيف المتكامل لمرحل الأمن الغذائي، وهو المقياس المقارن عبر مختلف البلدان وفي مختلف الأزمنة، من حدة الأدنى عند المستوى الأدنى (1 IPC) ليلعب أقصاه مع المستوى الخامس (5 IPC)؛ وهو مستوى المجاعة الذي تبلغ عنده حدة انعدام الأمن الغذائي أشدّها. ويُعرّف المستوى الخامس من هذا التصنيف باسم مستوى "الكارثة" عند إجراء التصنيف على أساس العائلات وباسم مستوى "المجاعة" عند إجراء التصنيف على أساس المناطق. وتحدث أوضاع المجاعة حينما يعاني عدد لا يقل عن 20% من سكان منطقة معينة من شح شديد في الغذاء، مع زيادة المعدل العام لتفشي سوء التغذية الحاد، والذي يُقاس على أساس الوزن مقابل الطول، عن نسبة قدرها 30%، وزيادة معدل الوفيات بمعدل فترتين من كل 10,000 فرد كل يوم.

للكوالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، يقدمون المساعدات الغذائية الأساسية إلى الفئات المعرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد في مختلف أنحاء البلاد.

جهات الإغاثة العاملة في المجال الصحي تجري حملة للتحصين باللقاح المضاد لشلل الأطفال في 12 محافظة

بدأت وزارة الصحة العامة والسكان التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية، وبدعم من منظمة الصحة العالمية (WHO) التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، حملة للتحصين باللقاح المضاد لشلل الأطفال؛ وهي الحملة التي بدأت يوم 25 فبراير (شباط)، واستمرت لمدة ثلاثة أيام، وقُصد بها إلى تحصين نحو 1,3 مليون طفل مَمَّنْ هُم في الخامسة من العمر أو أصغر في 12 محافظة من محافظات جنوبي اليمن، بحسب ما أوردته الوكالتان التابعتان للأمم المتحدة. وجاءت حملة التحصين هذه، التي أجرتها وزارة الصحة العامة والسكان، للإغاثة من تفشي مرض شلل الأطفال الذي أصاب نحو 240 طفلاً في مختلف أنحاء البلاد في المدة من عام 2021 حتى عام 2023، وفق ما أوردته منظمة الصحة العالمية في تقاريرها. وأتاحت الفرق الصحية التي تدعمها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اللقاحات اللازمة لوزارة الصحة العامة والسكان؛ وهي الفرق التي تضم نحو 5,900 فريق متنقل من الفرق المعنية بإجراء التحصين وأكثر من 840 فريقاً من الفرق المستقرة في المنشآت الصحية، فضلاً عن دعم هذه الفرق للمواقع المخصصة لتقديم اللقاحات بإتاحة أجهزة التبريد، ومنها الثلجات التي تعمل بالطاقة الشمسية، بما يضمن سلامة المخزونات من هذه اللقاحات وصلاحياتها للاستخدام، إلى جانب تدريبها المعنيين بإجراء التحصين وتوزيعهم للمرور على المنازل في المديرية التي شملتها الحملة، وعددها 120 مديرية. وكانت منظمة الصحة العالمية قد أعلنت، عام 2009، خلو اليمن من مرض شلل الأطفال بعد انقضاء ثلاثة أعوام دون ورود تقارير بشأن وجود أي حالات مصابة به هناك. غير أن الصراع الذي اشتدت حدته عام 2015 قد أتى على المنظومة الصحية في البلاد، وأعجز العائلات عن طلب خدمات الرعاية الصحية؛ وهو ما كان مؤداه تفشي فيروس شلل الأطفال من النوع الأول عام 2020 وفيروس شلل الأطفال من النوع الثاني عام 2021، بحسب ما أوردته منظمة الصحة العالمية. وتأتي حملة التحصين في اليمن ضمن المساعي المبذولة على الصعيد العالمي للقضاء على شلل الأطفال؛ الذي قد يؤدي إلى الشلل الدائم. ومن المزمع إجراء جولة أخرى من هذه الحملة عقب انقضاء شهر رمضان؛ أي في شهر أبريل (نيسان) من العام الجاري. وفي حملة التحصين هذه، كذلك، خطوة ببناءً نحو تعزيز التنسيق بين جهات الإغاثة العاملة في المجال الصحي والجهات الحكومية المعنية في المناطق التي تهيمن عليها حكومة الجمهورية اليمنية بعد مدة عانت فيها تلك الجهات من العقبات التي اعترضت سبيلها إلى تحصيل الموافقات من حكومة الجمهورية اليمنية على إجراء حملات مشابهة لهذه.

وما زال الناس في جميع أنحاء اليمن، لا سيما الأطفال منهم، يعانون من خطر تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات من جراء التردّي المتسارع في المساعي المبذولة للتحصين باللقاحات منذ عام 2015، وفق ما أوردته المنظمة غير الحكومية "مشروع تقييم القدرات" (ACAPS). وللإغاثة من ذلك، ما زال شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومنهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، يقدمون الدعم لإجراء حملات التحصين في جنوب اليمن، ومنها حملات التحصين من الحصبة والحصبة الألمانية. وما زال شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، يقدمون خدمات الرعاية الصحية الأولية، ومنها التحصين باللقاحات الاعتيادية، عن طريق المنشآت الصحية الثابتة والفرق الطبية المتنقلة التي تقدم هذه الخدمات في المناطق النائية في مختلف أنحاء البلاد.

تقرير منظمة "مشروع تقييم القدرات" يكشف عن اضطراب الناس إلى الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها في لحج

ما زالت الأزمة الاقتصادية المستمرة في اليمن والآثار التي خلفها الصراع على مدار أكثر من تسع سنوات تحول دون حصول الناس في محافظة لحج على ما يكفيهم من خدمات الرعاية الصحية والأطعمة المغذية والمياه الصالحة للشرب؛ وهو ما يضطر العائلات إلى الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها، ومنها تلك الطرق التي يصعب، في غالب الأحوال، الرجوع عنها وتلحق بهم الأضرار بمرور الزمن، بحسب استطلاع مشترك أجرته منظمة "مشروع تقييم القدرات" ومنظمة "كير" (CARE) ومنظمة "ريتش" (REACH) في شهر فبراير (شباط) وشمل أكثر من 60 عائلة في مديرتي الحبيلين والجبلة. وقالت العائلات المشمولة في هذا الاستطلاع إنه قد تعذر عليهم بسبب ضيق ذات اليد تحصيل الطعام من الأسواق، على الرغم من توفره فيها؛ وهو ما اضطرهم إلى إجراء تغييرات كبرى في مقادير الطعام الذي يتناولونه. فقد قالت جميع العائلات التي شملها الاستطلاع تقريباً إنهم قد اضطروا إلى الاستعاضة عن المواد الغذائية الغنية بالبروتينات أو الأطعمة المغذية، ومنها البيض واللحوم والخضراوات، بمواد أقل من ناحية النفقات والقيم الغذائية، ومنها الخبز والأرز والبطاطس. وأفادت نسبة زادت عن 85% من هذه العائلات بأنهم قد اضطروا إلى تقليل عدد الوجبات الغذائية إلى وجبتين فحسب يومياً أو تقليل مقادير الطعام إجمالاً بقدر كبير، بينما أفاد أكثر من 70% منهم بأنهم قد يُؤثرون أطفالهم على أنفسهم عند تناول الطعام. كذلك، أفاد أكثر من 84% من هذه العائلات بقلة ما يستطيعون تحصيله من المياه؛ وهو ما اضطرهم إلى التقليل من استهلاك المياه عن طريق تقليل وتيرة بعض الأعمال الأساسية، ومنها الاستحمام والتنظيف والظهور. وأوردت تلك العائلات، في الوقت نفسه، أنهم قد اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم أو الاستدانة لتحصيل خدمات الرعاية الصحية التي لا غنى لهم عنها وشراء المستلزمات الأساسية. وقالت جميع تلك العائلات التي شملها الاستطلاع تقريباً إن العامل الأكبر في تلك العقبات التي تحول دون تحصيلهم السلع والخدمات الأساسية إنما يكمن في الأزمات الاقتصادية. وقد اضطرت بعض العائلات، في سبيل تلبية حاجاتها الأساسية، إلى اعتماد الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها؛ وهي الطرق التي تُخلف أضراراً لا سبيل إلى تداركها في غالب الأحوال، ومنها عمالة الأطفال؛ إذ أفاد ما يزيد عن ثلث هذه العائلات بأن طفلاً واحداً أو أكثر من أطفال كل عائلة منهم قد ترك المدرسة بسبب قلة الدخل الذي لا يكفي لتحمل

نفقات تعليمهم. وأوردت منظمة "مشروع تقييم القدرات"، إجمالاً، أن تلك العائلات قد اضطرت، في غالب الأحوال، إلى اتباع طرق التكيف هذه لسبب واحد حصراً؛ وهو تلبية حاجاتها الأساسية دون خطط مالية مستقبلية، وهو ما يُرجَّح معه حدوث تبعات ضارة، ومنها التعرض لأخطار المزيد من الصدمات، بمرور الزمن.

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

أرقام أساسية

الأمن الغذائي

للتصدي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في اليمن، يقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمه إلى برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن سبع منظمات غير حكومية، لتمكينهم من تنفيذ أعمال إتاحة المساعدات الغذائية. ويقدم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات الغذائية العاجلة عن طريق إتاحة المساعدات الغذائية العينية، ومنها السلع المؤرّدة من الولايات المتحدة، فضلاً عن المساعدات النقدية والقوائم اللازمة لتمكين الناس من شراء طعامهم من الأسواق القائمة في المناطق التي يعيشون فيها. ومن ذلك أن إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية من شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قد قدمت، في شهر ديسمبر (كانون الأول)، وبدعم من المكتب، المساعدات إلى الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في اليمن لإعانتهم على تلبية حاجاتهم الأساسية من الاستهلاك الغذائي، وذلك بتوزيعها المساعدات والحوالات النقدية غير المشروطة لشراء الغذاء إلى نحو 11,800 عائلة في ثلاث محافظات في اليمن.



75,500

فرد تلقوا من أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات بالحوالات النقدية اللازمة لتمكينهم من شراء الغذاء، في شهر ديسمبر (كانون الأول)

الصحة

تدعم الحكومة الأمريكية المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن 11 منظمة غير حكومية، بهدف دعم تقديم وسائل التدخل الصحي التي تحفظ على الناس أرواحهم في اليمن. ويُقدّم شركاء الحكومة الأمريكية خدمات الرعاية الصحية الأولية، التي تُنَّاح بالتنسيق مع برامج التغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة في أنحاء اليمن، عن طريق المنشآت الصحية الثابتة والقوافل الطبية المتنقلة التي تخدم المناطق النائية في مختلف أنحاء البلاد. ويدعم شركاء الحكومة الأمريكية، أيضاً، المتطوعين في مجال الصحة على الصعيد المحلي لتمكينهم من تقديم خدمات الرعاية الصحية اللازمة على الصعيد المجتمعي بما يُعزّز النتائج الصحية المنشودة. ويُمَدُّ شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، المنشآت الصحية بالمستلزمات الطبية والأدوية بقصد زيادة تمكين الناس من تحصيل الخدمات الطبية الدقيقة.



15

شريكاً للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لوسائل التدخل الصحي

المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

تقدم المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وثلاث منظمات غير حكومية، وبفضل الدعم الذي يتلقونه من الحكومة الأمريكية، المساعدات النقدية المتعددة الأغراض للعائلات المتضررة من الصراع الدائر في اليمن بما يضمن تلبية حاجاتهم الأساسية والحد من لجوئهم إلى الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها، ودعم الأسواق المحلية في الوقت نفسه. وبإتاحة هذه المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، يقدم شركاء الحكومة الأمريكية دعمهم إلى العائلات لتمكينهم من شراء غاز الطهو والطعام ومواد النظافة الشخصية وغيرها من السلع الأساسية. ومن ذلك أن شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يوزعون المساعدات المالية المتعددة الأغراض على العائلات المستضعفة، ومنهم العائلات المتضررة من الصراع في البلاد والمُهَجَّرُونَ داخلياً حديثاً وغيرهم من العائلات المعرضة للأخطار، وذلك بقصد مساعدتهم على الوفاء بحاجاتهم الأساسية، فضلاً عن توطيد الأواصر مع البرامج البعيدة الأمد. واستطاعت المنظمة الدولية للهجرة، وبدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيره من الجهات المانحة، إمداد أكثر من 1,000 عائلة بالمساعدات النقدية المتعددة الأغراض في شهر يناير (كانون الأول)؛ وهي المساعدات التي انتفع بها حوالي 7,200 فرد في أربع محافظات.



5

شركاء للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

التغذية



14

شريكة للحكومة الأمريكية
يقدمون الدعم لبرامج التغذية

يُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم للمساعدة على الكشف عن حالات الإصابة بالهزال – وهو أشد أنواع سوء التغذية فتكًا – والوقاية من تشبيهه وعلاجه في مختلف أنحاء اليمن. ويقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عن طريق مساعدته المقدمة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية وإحدى عشرة منظمة غير حكومية، دعمه إلى شركائه لتمكينهم من إجراء الأعمال اللازمة للوقاية من سوء التغذية والإغاثة منه حال وقوعه، ومن ذلك التصدي لمُسببات حدوثه. ويساعد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، على التقليل من معدلات الإصابة بالاعتلال وتقليل عدد حالات الوفاة التي قد تحدث من جراء سوء التغذية، لا سيما لدى الأطفال والحوامل والمُرضعات، وذلك عن طريق إجراء الفحوص اللازمة للكشف عن سوء التغذية على صعيد مختلف فئات المجتمع والمنشآت؛ وهي الفحوص التي يتولى إجراؤها المتطوعون في مجال الصحة المجتمعية والتغذية، والعاملون في مجال الصحة المجتمعية، والقبالات العاملات في المجتمع. ومن ذلك أن شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يُقدّمون الدعم بمواد التغذية للمنشآت الصحية الثابتة والفرق الصحية المتنقلة، وذلك بدمج التدخلات التي تُجرى بشأن الصحة والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة بقصد تقديم المساعدات الشاملة إلى المستضعفين من السكان. ومثال على ذلك أن شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يتولون إجراء حملات تعزيز النظافة الشخصية والتكفل بإمداد المنشآت المعنية بمعالجة المصابين بسوء التغذية في اليمن بما يكفيها من خدمات المياه والصرف الصحي. ويقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، دعمه لتعزيز خط الإمداد بمواد التغذية اللازمة لحالات الإصابة بسوء التغذية الحاد من الدرجتين المتوسطة والبالغة.

الحماية



10

شركاء للحكومة الأمريكية
يقدمون الدعم
لإجراء التدخلات
بوسائل الحماية

تعمل الحكومة الأمريكية على إغاثة الناس بتقديم وسائل التدخل لحمايتهم في مختلف أنحاء اليمن؛ وذلك بفضل الدعم الذي تقدمه إلى المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسبع منظمات غير حكومية أخرى. ويعمل شركاء الحكومة الأمريكية في سبيل تلبية الحاجات إلى وسائل حماية الأطفال وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والتصدي للعنف المُوجّه حسب النوع الاجتماعي والإغاثة منه، فضلاً عن التصدي لغير ذلك من الأخطار والانتهاكات ذات الصلة بمسائل الحماية هذه؛ وذلك عن طريق أعمال حشد الجهود المجتمعية وبذل الجهود للتخفيف من الأخطار التي تطول حماية الناس هنالك وتقديم خدمات إدارة الحالات المتخصصة. ومن ذلك أن إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، من شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قدمت دعمها، في شهر يناير (كانون الثاني)، للمساحات الآمنة المخصصة للنسوة والفتيات للتمكين لتدريب أكثر من 470 امرأة على المهارات التي تُمكنهن من استرداد الدخل والمهارات الحياتية اللازمة في محافظتي الضالع ولحج، فضلاً عن إمدادها نحو 350 امرأة بالخدمات اللازمة للتصدي للعنف المُوجّه حسب النوع الاجتماعي في محافظة مأرب.

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة



181,500

فرد وصلتهم مساعدات المياه
والصرف الصحي والصحة
العامة المدعومة من المنظمة
الدولية للهجرة في شهر يناير
(كانون الثاني)

تُقدّم الحكومة الأمريكية الدعم إلى المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، و16 منظمة غير حكومية، بقصد زيادة تمكين الناس في اليمن من تحصيل المياه الصالحة للشرب ووقايتهم من نقشي الأمراض المعدية وإغاثتهم منها. ويُجري شركاء الحكومة الأمريكية أعمال التدخل العاجلة ذات الصلة بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، ومنها توزيع مجموعات النظافة الشخصية، وتعزيز عادات المحافظة على النظافة الشخصية، وتقديم خدمات الإمداد بالمياه نقلاً بالشاحنات، وإصلاح منظومات الإمداد بالمياه، والتي لحقها الضرر جراء الصراع، وذلك بما يحقق النفع للمُهَجِّرين داخليًا وغيرهم من الفئات المستضعفة في مختلف أنحاء البلاد. ومن ذلك أن فرق العمل المعنية بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة لدى المنظمة الدولية للهجرة واصلت، في شهر يناير (كانون الثاني)، إجراء الأعمال اللازمة لإغاثة المُهَجِّرين داخليًا في اليمن، الجدد منهم وأولئك الذين طال بهم أمد التهجير على حد سواء. واستطاعت المنظمة الدولية للهجرة، وبدعم من الحكومة الأمريكية وغيرها من الجهات المانحة، إمداد نحو 181,500 فرد بالخدمات العاجلة من خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، ومن ذلك إتاحة المياه الصالحة للشرب وإصلاح مرافق البنية التحتية للإمداد بالمياه، فضلاً عن تقديمها خدمات التخلص من المخلفات.

موجز السياق

- في المدة ما بين منتصف عام 2004 ومطلع عام 2005، دفع الصراع المحتدم بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية وقوات الحوثيين المعارضة لها في شمال البلاد بالناس إلى النزوح بأعداد كبيرة مرةً من بعد أخرى، وتفاقم الاحتياجات الإنسانية هناك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوبًا في عامي 2014 و2015 عن اتساع رقعة أرض الصراع المسلح؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية هناك. وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية شن غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب؛ وهو ما كنت نتيجته إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة وتدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد.
- ثم توسطت الأمم المتحدة في إبرام هدنة بين السلطات التابعة للحوثيين، من جهة، والتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، من جهة أخرى؛ وهي الهدنة التي امتدت من أبريل (نيسان) حتى أكتوبر (تشرين الأول) عام 2022، وكانت نتيجتها أن خففت حدة الصراع الدائر هناك إلى حد بعيد. غير أن الأوضاع في الواقع ما زالت تعترىها الهشاشة، وما زالت الحاجات الإنسانية ماسة بسبب الأزمة الاقتصادية، وزيادة مستويات البطالة، واختلال الأوضاع الذي طال أمده، وزيادة أسعار الغذاء والمحروقات. إذ تقتضي الحاجة إمداد نحو 18,2 مليون فرد بالمساعدات الإنسانية، حسب ما أورده تقرير "النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية في اليمن" لعام 2024. بل إن نحو 4,5 ملايين فرد ما زالوا مُهجَّرين داخل البلاد منذ عام 2015، في حين عاد 1,9 مليون فرد إلى مواطنهم الأصلية. وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة قد حالت بين وكالات الإغاثة وجمع البيانات الديموغرافية الوافية الدقيقة للسكان المتضررين من الصراع.
- وبتاريخ 9 أكتوبر (تشرين الأول) عام 2023، أعاد السفير الأمريكي "ستيفن هـ. فاجن" (Steven H. Fagin) الإعلان عن حالة الحاجة إلى المساعدات الإنسانية في اليمن للعام المالي 2024 بسبب استمرار الحاجات الإنسانية جراء حالة الطوارئ الكبرى وما للأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للإغاثة من الكوارث في جميع أنحاء العالم على هذا الموقع الإلكتروني: interaction.org.
- وتحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة على وجه التحديد (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومنها طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله بسرعة للغاية دون تحمل نفقات في سبيل ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان تقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللإطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
 - مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: cidi.org.
 - ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على هذا الرابط: reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي بظطلع بها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: [usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work](https://www.usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work)